الاختلاف على الراوي في الإسناد

اعداد

د. ليلى علي محمد النصار

الأستاذ المساعد في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة القصيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله رب العالمين ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمد عبده ورسوله ﷺ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .وبعد :

قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.(١)

وقال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾.(٢)

وقال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾.(٣)

إن علم السنة النبوية من أجل العلوم وأشرفها ،والاشتغال بها من أفضل القربات ، وأنفع ما صرفت فيه الأوقات ، وقد اهتم بها سلف الأمة أيما اهتمام ، تدوينا وتعليما وتحقيقا ، ووفقهم الله لتدوينها وحفظها ، لينفوا عنها تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين .

ومن أهم سبل معرفة الثابت من السنة النبوية من غيره ، جمع طرق الحديث من مصادرة الأصلية للنظر فيها مجتمعة ، والتعرف على أحوال الرواة ومروياتهم ، ومعرفة رتبة الحديث ودرجته، والمقارنة بين الروايات ، فقد يقع بينهم كثيرا من الاختلاف في الرواية ، فيرويه بعضهم على وجه ، والبعض على الوجه الآخر، وربما كثرت الأوجه في الحديث الواحد .

---

(١) آل عمران :(١٠٢)

(٢) النساء : (١)

(٣) الأحزاب : (٧٠)

قال الخطيب أبو بكر: " السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط ".[1]

وخدمة للسنة النبوية ، ورغبة في إدراك ومعرفة الاختلاف على الراوي في الإسناد، ولأثره في ثبوت الحديث ، وضبط الراوي، أحببت أن أكتب فيه مبسطة له، وأسميت بحثي (الاختلاف على الراوي).

ويتكون البحث من مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة .

التمهيد ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : تعريف الاختلاف في اللغة.

المبحث الثاني : تعريف الاختلاف في الاصطلاح.

الفصل الأول : معرفة الاختلاف على الراوي، أسبابه، وأنواعه، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أهمية معرفة الاختلاف على الراوي .

المبحث الثاني : أسباب الاختلاف على الراوي .

المبحث الثالث: أنواع الاختلاف على الراوي.

الفصل الثاني :صور الاختلاف على الراوي ، والترجيح فيه، وأثره ، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: صور الاختلاف على الراوي.

المبحث الثاني : قرائن الترجيح عند الاختلاف على الراوي.

المبحث الثالث: أثر الاختلاف على الراوي ، والمروي

الخاتمة ، وتشمل أهم نتائج البحث.

الفهارس ، وتشتمل على :

فهرس الآيات.

فهرس الأحاديث.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع :(٢/٢٩٥).

فهرس المصادر والمراجع.
فهرس الموضوعات.

تتبعت فيه أقوال العلماء وذكرت بعض منها ، وذكرت أمثلة لصور الاختلاف ، ولم التزم بالتخريج من جميع الكتب .

وأشكر الله سبحانه وتعالى وأحمده على ما يسر لي من هذا العمل ، فنعمة علي لا تحصى وإحسانه لا ينسى ، فله الحمد أولا واخرا ظاهرا وباطنا ، وأسأله المزيد من فضله وكرمه.

وأسأل الله لي ،ولوالدي ، ولجميع المسلمين التوفيق لما يحب ويرضى ، وأن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه ، وأن ينفع به المسلمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

التمهيد

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : تعريف الاختلاف في اللغة.

المبحث الثاني : تعريف الاختلاف في الاصطلاح.

تعريف الاختلاف في الحديث الشريف

المبحث الأول : تعريف الاختلاف في اللغة :

مصدر اختلف، ضد اتفق، ويقال: تخالف القوم ، واختلفوا، إذا ذهب كُلّ واحد مِنْهُمْ إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر.

ويقال: تخالف الأمران، واختلفا إذا لَمْ يتفقا ، واختلف الناس في كَذَا، والناس خلفة أي مختلفون. .[1]

ومنه حَدِيْث النَّبِيّ- ﷺ -: ((**استووا، ولا تختلفوا ، فتختلف قلوبكم**..) [2].

قال الزَّبِيديُّ في معناه: ((أي: إذا تقدّم بعضُهم عَلَى بَعضٍ في الصُّفُوفِ تأثرت قُلوبُهم، ونشأَ بينهم اختلافٌ في الأُلْفَةِ والمَوَدَّةِ)) [3].

والخِلافُ – بالكسر – المضَادّةُ، وَقَدْ خالَفَهُ مُخالَفَةً وخِلافاً .

قَالَ تَعَالَى: {**فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلافَ رَسُولِ اللَّهِ**}[4]أي: مُخَالَفَةَ رَسُولِ اللهِ[5].

واختلف العلماء المحدثون في ضبط كلمة مختلف، فذهب أكثرهم إلى ضبطه بضم الميم وكسر اللام، من اختلف اسم فاعل ، والإضافة بمعنى من أي المختلف من الحديث ،وذهب آخرون إلى ضبطه بضم الميم وفتح الميم على أنه مصدر ميمي بمعنى الاختلاف ، والإضافة على هذا بمعنى "في" بمعنى الاختلاف في الحديث.

---

(١) مقاييس اللغة: (٢/٢١٣)، والقاموس المحيط : (٣/١٤٣)، ولسان العرب: (٩/٩١).

(٢) أخرجه مسلم باب تسوية الصفوف (ج/١/٣٢٣/حديث ٤٣٢)، وأبو داود باب تسوية الصفوف(ج١/ص١٨٠/حديث ٦٧٥) ، والنسائي باب ما يقول الامام إذا تقدم في تسوية الصفوف (ج ٢/ص٩٠/حديث ٨١٢) ، وأحمد (ج٢٨/ص٣٢٧/ حديث١٧١٠١).

(٣) انظر: تاج العروس: (٢٣/٢٧٥).

(٤) التوبة : (٨١).

(٥) لسان العرب: (٩/٩١).

المبحث الثاني: تعريف الاختلاف اصطلاحاً

تعريف الاختلاف اصطلاحا :

قال أبو داود : (الاختلاف عندنا : ما تفرد قوم على شيء، وقوم على شيء) .[1]

وقيل : (هو أن يروي الرواة الحديث فيختلفون فيه ، فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر).[2]

وقيل : (ما اختلف الرُّوَاة فِيْهِ سنداً أو متناً). [3]

فالاختلاف : هو الحديث الذي روي على أكثر من وجه ، في السند أو المتن .

والاختلاف في السند : أن يروى الحديث بأوجه مختلفة في الاسناد ، كاختلاف بوصل وإرسال، أَوْ اتصال وانقطاع أو زيادة راو أو نقصانه، أَوْ تغيير اسم، أو اختلاف في الجمع والإفراد.

قال ابن عبد الهادي : (محل الخلاف إذا اتحد السندان).[4]

و**قال ابن دقيق العيد** : (وهذا بشرط أن لا يكون الطريقان مختلفين بل يكونا عن رجل واحد).[5]

---

(١) تهذيب الكمال :(٤٣١/٢٦).
(٢) المقترب في بيان المضطرب : (ص٧٣).
(٣) بحوث في المصطلح : (ص٢).
(٤) فتح المغيث للسخاوي (٢٠٧/١).
(٥) الاقتراح :(٢٢٤).

وذهب جمهور العلماء إلى أن الاختلاف في الحديث منه ما ليس له أثر فيه ، ومنه ماله أثر عليه : قال الحافظ ابن حجر : (الاختلاف عند الحفاظ لا يضر إذا قامت القرائن على ترجيح إحدى الروايات أو أمكن الجمع على قواعدهم).[١]

وقال أيضا : (ما اختلف في إرساله ووصله بين الثقات ففي الصحيحين منه جملة).[٢]

وقال أيضا : (من عادة البخاري أنه إذا كان في بعض الأسانيد التي يحتج بها خلاف على بعض رواتها ساق الطريق الراجحة عنده مسندة متصلة وعلق الطريق الأخرى ، إشعارا بأن هذا اختلاف لا يضر، لأنه إما أن يكون للراوي فيه طريقان ، فحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، فلا يكون ذلك اختلافا يلزم من اضطراب يوجب الضعف ، وإما أن لا يكون له فيه إلا طريق واحدة ، والذي أتي عنه بالطريق الأخرى واهم عليه ولا يضر الطريق الصحيحة الراجحة وجود الطريق الضعيفة المرجوحة).[٣]

وقال الخطيب : (أخبار الآحاد يصح دخول التقوية والترجيح فيها عند التعارض وتعذر الجمع ، لأنها تقتضي غلبة الظن دون العلم والقطع). [٤]

إدا فالأصل أن الاختلاف لا يوثر على الحديث إن الجمع أو الترجيح ، ولكنه يؤثر على الراوي ، وروايته .

قال الذهبي : (إذا اختلف جماعة فيه وأتوا به على أقوال عدة فهدا يوهن الحديث ويدل على أن راويه لم يتقنه).[٥]

---

(١) هدي الساري :(ص٣٦٨).
(٢) النكت : (٣٦٩/١).
(٣) النكت : (٣٦٢/١).
(٤) الكفاية :(ص٤٣٤).
(٥) الموقظة: (ص٥٣).

وقال الحافظ ابن حجر : (هدا التلون في الحديث الواحد بالإسناد الواحد مع اتحاد المخرج يوهن راوية، وينبئ بقلة ضبطه إلا أن يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين بجمع طرق الحديث فلا يكون ذلك دالا على قلة ضبطه).[1]

(١) التلخيص الحبير : (٢/٢١٦)

الفصل الأول

معرفة الاختلاف في الحديث أسبابه، وأنواعه

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أهمية معرفة الاختلاف على الراوي في الحديث

المبحث الثاني : أسباب الاختلاف على الراوي

المبحث الثالث :أنواع الاختلاف على الراوي .

الفصل الأول

معرفة الاختلاف في الحديث أسبابه، وأنواعه.

إن معرفة الاختلاف على الراوي في الحديث من أجل العلوم وأشرفها ؛وله فوائد كثيرة منها : الوقوف على علة الحديث .

قال ابن حجر : (فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف).[1]

فطالب الحديث الذي يجمع طرق الحديث من كتب الحديث كالمصنفات والجوامع والمسانيد والسنن والأجزاء، وينظر فيه ، وفي أحوال رُوَاته من حيث حفظهم ومكانتهم وضبطهم واتقانهم ، وعند وقوفه على اختلاف في الرواية فإنه يلزمه تتبع طرق الحديث والموازنة بين رواته ليقف على علة الاختلاف ، ويلزمه أيضا أن يحدد مدار الخلاف ، والنظر في قرائن الترجيح ، وأقوال أئمة الحديث النقاد ،وترجيح الرواية المحفوظة ، والحكم عليها .

قال ابن الصلاح : (اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه.

فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها.

ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.

---

(١) النكت : (٢/ ٧١١).

ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه. وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه.

وكثيرا ما يعللون الموصول بالمرسل مثل: أن يجيء الحديث بإسناد موصول، ويجيء أيضا بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول، ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه.

قال الخطيب أبو بكر: " السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط ".

وروى عن علي بن المديني قال: " الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه ".

ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث، وهو الأكثر، وقد تقع في متنه.

ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعا، كما في التعليل بالإرسال والوقف، وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن.).[1]

(١) مقدمة ابن الصلاح معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٩٠).

المبحث الأول

أهمية معرفة الاختلاف على الراوي في الحديث

تتجلى أهمية معرفة الاختلاف على الراوي في الحديث من وجهين:

أولا : معرفة صحة الحديث وضعفه ،ويكون ذلك من خلال معرفة مراتب أوصاف الرواة الثقات والضعفاء .

ثانيا : الوقوف على علة الحديث ، وأوجه الاختلاف فيه ، والترجيح بين الروايات باستخدام قرائن الترجيح .

قال ابن رجب: (اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم ومعرفة هذا هَيّن؛ لأنّ الثقات والضعفاء قد دونوا في كثيرٍ من التصانيف وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إمّا في الإسناد وإمّا في الوصل والإرسال وإمّا في الوقف والرفع ونحو ذلك وهذا هو الذي يحصل من معرفته واتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث).[1].

ومن أجل معرفة الاختلاف على الراوي في الحديث والوقوف على علته ، فإنه لابد من اتباع خطوات وقواعد لمعرفة ذلك الاختلاف وهي :

(١) شرح العلل : (٦٦٣/٢)

أولا : جمع طرق الحديث كاملا ، ومقابلة الروايات مع بعضها البعض ، فقد قال **أحمد ابن حنبل** : (والحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه..).[١]

وقال ابن المديني : (الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطئه).[٢]

وقال ابن معين : (لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه)[٣].

وقال مسلم : (فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض تتميز صحيحها من سقيمها ، وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ). [٤]

ثانيا : النظر في الحديث ، والوقوف على الاختلاف فيه ، **قال أبو زرعة** : (نظرت في نحو من ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر ، وفي غير مصر ما أعلم أني رأيت له حديثا لا أصل له).[٥]

ثالثا : تحديد مدار الخلاف والنظر فيه .**قال ابن حجر** : (فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف).[٦]

رابعا : النظر في أحوال الرواة وبلدانهم ومدى ملازمتهم بالراوي الذي أختلف عليه ، وذلك لأن أصحاب الراوي يتفاوتون في مستوى ضبطهم وجمعهم وفي ملازمتهم .

خامسا : النظر في أقوال الأئمة النقاد في الحديث ، سواء نص الامام على نفسه ، أو على غيره ، فهذا **حماد بن زيد يقول** : (ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة ، فإذا خالفني شعبة في شيء تركته).[٧]

وقال ابن حجر : (فمتى وجدنا حديثا قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله،

---

(١) الجامع للخطيب : (ج٢/ص٢٩٥)، المجروحين :(ج١/ص٢٩٥).
(٢) الجامع للخطيب : (٢/٢١٢).
(٣) المصدر السابق : (٢/٢١٢).
(٤) التميز : (ص١٦٢).
(٥) الجرح والتعديل : (١/٣٣٥).
(٦) النكت : (٢/ ٧١١).
(٧) التهذيب: (٤/٣٤٤).

فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه ...،)[1]

سادسا: الموازنة بين الطرق المختلفة ، والترجيح بينها باستخدام قرائن الترجيح ، **قال ابن حجر** : (والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد ، بل يرجحون بالقرائن).[2]

سابعا : ترجيح الرواية المحفوظة ، أو المعروفة على الرواية الشاذة أو المنكرة ، وهذا ما فعله المحدثون في كتب تراجم الضعفاء ، وذلك بذكر الأحاديث التي خالفوا بها الثقات، ليبرهنوا بها على وهم أو سوء حفظ الراوي، مثل كتاب التاريخ الكبير للبخاري ،والضعفاء الكبير للعقيلي ، والكامل لابن عدي والميزان لذهبي .

ثامنا : الحكم على الرواية الراجحة ، وذلك من خلال النظر إلى صحة الاسناد، وأقوال الأئمة في الرواية .

قال ابن حجر : (فمتى وجدنا حديثا قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله، فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه ...،). [3]

(١) النكت: (٢/ ٧١١).
(٢) النكت : (٢/٦٨٧)
(٣) النكت: (٢/ ٧١١)

المبحث الثاني : أسباب الاختلاف على الراوي

تتفاوت مراتب الرواة في إتقانهم وضبطهم وتعاهدهم للمحفوظ، ويختلفون في درجة العدالة ، لذا اختلفت مراتب الحديث المقبول لاختلاف وتفاوت أوصاف الرواة في الضبط والعدالة .

قال الترمذي : (إنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والاتقان والتثبت عند السماع ، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم).[1]

وعلى ذلك فإن جملة الأسباب الَّتِيْ تؤدي للوقوع في الاختلاف على الراوي أسباب تعود إلى الراوي المختلف عليه، أو أسباب تعود إلى الرواة عن الراوي المختلف عليه ، **قال يحي بن معين** : (إن حماد بن سلمة كان يخطئ فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه ، وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد ، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أخطأ عليه). [2]

(١) العلل الصغير : (٧٠٢/٥).
(٢) المجروحين : (٣٢/١).

أسباب الاختلاف على الراوي على وجهين :

أولا : أسباب الاختلاف التي تعود إلى الراوي المختلف عليه :

١. عدم ضبط الراوي المختلف عليه فيروي مرة هكذا ويروي مرة هكذا ،**قال ابن رجب** : (اختلاف الرجل الواحد في الاسناد إن كان متهما ، فإنه ينسب إلى الكذب ، وإن سيئ الحفظ ينسب إلى الاضطراب وعدم الضبط).[(١)]

٢. اختلاط الراوي وذهاب حفظه أو تغيره ، لسبب من أسباب التغير، ويكون لأسباب كثيره منها كبر سنه ،أو ذهاب بصره، أو فقدان الكتب أو غيرها ، مما جعله يخطئ ، ويكثر غلطه . وقد حدث هذا لغير واحد من جلة المحديثين كعبد الله بن لهيعة .

ثانيا : أسباب الاختلاف التي تعود إلى الرواة عن الراوي المختلف عليه:

١. عدم ضبط الراوي المخالف ، أو عدم اتقانه لرواياته، أو كثرة غلطه ،**قال الامام مسلم** : (والجهة الأخرى أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثا عن مثل الزهري ، أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد ، مجتمعون على روايته في الاسناد والمتن لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عن النفر الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الاسناد ، أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكي من وصفنا من الحفاظ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وإن كان حافظا).[(٢)]

٢. التغير الذي يحدث لراوي أو اختلاط روايته ، ويكون التغير لأسباب كثيره منها كبر سنه ، أو ذهاب بصره، أو فقدان الكتب أو غيرها ، مما جعله يخطئ ، ويكثر غلطه .

---

(١) شرح العلل : (١/ ٤٢٤).

(٢) التميز : (ص١٧٢).

٣. تدليس الراوي للحديث ، لغرض من الأغراض.

٤. وضع الحديث ،أو قلب الاسانيد من أجل التغريب .

٥. رواية الأكابر عن الأصاغر أو المدبج رواية الأقران أو الرواية على الجادة .

٦. رغبة الراوي في إيقاع الغرابة في حديثه ليرغب الناس ويظنوا أنه يروي ما ليس عند غيره .

قَالَ الإمام أحمد: (لا تكتبوا هَذِهِ الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء)[١]

٧. اختلاف مجلس الراوي، وذلك لأن درجة ضبط الراوي تتفاوت على حسب حال الراوي ، وزمن التحمل أو الأداء ، **قال ابن حجر** : (ولا يخفى رجحان ما أخذ من لفظ المحدث في مجالس متعددة على ما أخذ عنه عرضا في محل واحد).[٢]

(١) منهج الامام أحمد في اعلال الحديث (٢/٧٢٠).
(٢) النكت : (٢/٦٠٧)

المبحث الثالث : أنواع الاختلاف على الراوي .

الاختلاف في الحديث يتنوع بالنسبة لحال الاختلاف من حيث التعارض ، أو عدمه.

بالنسبة لحال الراوي المخالف من حيث ضبطه وعدمه.

فينقسم الاختلاف في الحديث بالنسبة لحال الاختلاف إلى قسمين : القسم الأول : اختلاف تنوع ، والقسم الثاني : اختلاف التضاد .

القسم الأول : اختلاف تنوع لا يقتضي المنافاة، وهو أن لا يوجد تضاد ، أو تعارض بين الوجهين المختلفين، ولا يبطل أحد الأوجه الآخر .

والقسم الثاني : اختلاف التضاد ، وهذا الذي يقتضي المنافاة والتعارض بين الأوجه ، أو إبطال أحد الأوجه للآخر ، وعندما يقع هذا النوع فإنه لابد من اتباع خطوات لمعالجة التعارض ، وذلك : إما بالجمع بين الروايات إن أمكن ، أو بالنظر في الناسخ والمنسوخ ، والمحكم والمتشابه ، فإن لم يتم الوقوف على شئ من ذلك ،فإنه ينظر إلى قرائن الترجيح بين الروايات ما أمكن ، فإن استوت الأوجه المتعارضة في القوة ولم يتمكن من الترجيح وجب التوقف إلى حين الوقوف على قرينة لترجيح بينها .

وينقسم الاختلاف في الحديث بالنسبة لحال الراوي إلى قسمين : القسم الأول: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه ،والقسم الثاني: مخالفة الضعيف لمن هو ثقة .

القسم الأول : وهو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه أما حفظا ، أو عددا وهذا النوع يطلق عليه أهل الحديث الشاذ .

قال السخاوي : (الشاذ لم يوقف له على علة أي معينة ، وهذا يشعر باشتراك هذا مع ذاك في كونه ينقدح في نفس الناقد أنه غلط وقد تقصر عبارته عن إقامة الحجة على دعواه وأنه أغمض الأنواع وأدقها).[1]

قال الذهبي : (ليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبدا فقد غلط شعبة ومالك وناهيك بهما ثقة ونبلا)[2]

والقسم الثاني : وهو مخالفة الضعيف مع الثقة ، وهذا النوع يطلق عليه أهل الحديث المنكر، ورواية الثقة لا تعلل برواية الضعيف ، **قال النسائي** : (لا يحكم بالضعفاء على الثقات).[3]

فعندما يخالف الراوي الثقة في روايته رواية الراوي الضعيف فإن ذلك الاختلاف لا يؤثر ،لأن المعروف أن رواية الثقة مقبولة ورواية الضعيف مردودة ، ورواية الثقة لا تعل برواية الضعيف.

بينما إذا وقع الاختلاف بين رواية الثقة، ورواية ثقة آخر، فإنه يستلزم النظر في كلا الروايتين ، والترجيح بين تلك الأوجه باستعمال قرائن الترجيح .

(١) فتح المغيث : (٢٣٢/١).
(٢) النبلاء : (٣٤٦/٦).
(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي: (٢٨/٢).

الفصل الثاني

صور الاختلاف على الراوي ، والترجيح فيه، وأثره ،

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : صور الاختلاف على الراوي.

المبحث الثاني : قرائن الترجيح عند الاختلاف على الراوي.

المبحث الثالث : أثر الاختلاف على الراوي ، والمروي.

الفصل الثاني :صور الاختلاف على الراوي ،والترجيح فيه،وأثره.

الاختلاف في الحديث له صور متعددة وذلك إما بتعارض بين الوصل والارسال، أو الرفع والوقف أو إبدال راو بآخر، أو اسقاطه ، أو زيادته ، ويشترط فيه اتحاد الاسنادان على الراوي.

قال ابن دقيق العيد : (وهذا بشرط أن لا يكون الطريقان مختلفين بل يكونا عن رجل واحد).[1]

وقال ابن عبد الهادي : (محل الخلاف إذا اتحد السندان).[2]

ويعرف الاختلاف في الحديث عن طريق جمع طرقه ودراسته ، ويمكن معرفة الراوي الذي أخطأ في الرواية بعدة طرق :

أولا : عن طريق تصريح الراوي نفسه بأنه أخطأ في الرواية .

ثانيا: عن طريق نص الأئمة على ذلك .

ثالثا: عن طريق المقارنة بين الروايات والنظر في قرائن الترجيح .

والاختلاف على الراوي له أثر على الراوي من حيث الحكم عليه ، أو على روايته عند الترجيح بين الروايات .

---

(١) الاقتراح : (ص٢٢٤).
(٢) فتح المغيث للسخاوي: (٢٠٧/١).

المبحث الأول

صور الاختلاف على الراوي.

الاختلاف على الراوي في الحديث له ست صور

الصورة الأولى : الاختلاف في الحديث وذلك بتعارض الوصل والارسال.

الصورة الثانية : الاختلاف في الحديث وذلك بتعارض المرفوع والموقوف.

الصورة الثالثة: الاختلاف في الحديث بزيادة راوي .

الصورة الرابعة: الاختلاف في الحديث وذلك بإبدال الراوي بآخر، أو بقلب الاسناد .

الصورة الخامسة : الاختلاف في الحديث وذلك بإدارج سند بآخر .

الصورة الأولى : الاختلاف في الحديث وذلك بتعارض الوصل والارسال:

المتصل:هو الاسناد الذي سمع فيه كل راو عمن فوقه إلى النبي صلى الله عليه وسلم.[1]

المرسل: هو ما سقط من اسناده ذكر الصحابي[2].

مثاله : حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (**إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق** ....)، يرويه محمد بن سوقة الغنوي ، واختلف عليه.

فرواه عيسى بن يونس ، عن ابن سوقة ، عن محمد بن المنكدر ، قال النبي صلى الله عليه وسلم [3]،

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: (١٩٣).

(٢) المرجع السابق : (ص٢٠٢).

(٣) البخاري في الأوسط (٢٢٩/١).

ورواه أبو عقيل يحيى بن المتوكل ، عن ابن سوقة ، عن ابن المنكدر ، عن جابر ، عن النبي ﷺ. (١)

فالأول : المرسل ، والثاني : المتصل .

والراجح : المرسل ، لأن أبا عقيل ضعيف .(٢) ،وهو الذي رجحه البخاري (٣) .

الصورة الثانية : الاختلاف في الحديث وذلك بتعارض المرفوع والموقوف.

المرفوع:هو ما أضيف إلى النبي من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية .(٤)

الموقوف : ما أضيف للصحابي من قول أو فعل أو تقرير أو صفة .(٥)

مثاله :حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (**من ذرعه القيء وهو صائم فليس عليه قضاء، ومن استقاء فليقض**)،وهذا يرويه هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعا، (٦)

وخالفه يحي بن صالح قال ثنا معاوية قال ثنا يحيى عن عمر بن الحكم بن ثوبان سمع أبا هريرة قال : (**إذا قاء أحدكم فلا يفطر ، فإنما يخرج ولا يولج**). (٧)

---

(١) أخرجه البيهقي في كتاب الصلاة ، باب القصد في العبادة (ج٣/ص٢٧/حديث٤٧٤٣)، والقضاعي في مسند الشهاب باب إن هذا الدين متين ..(ج٢/ص١٨٤/حديث ١١٤٧).

(٢) التهذيب (١١/ ٢٧).

(٣) التاريخ الكبير(١/١٠٢).

٤) علوم الحديث لابن الصلاح : (ص١٩٣).

(٥) الكفاية للخطيب : (ص٢١).

(٦) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام باب الصائم يستقيء (ج٢/ص٣١٠/حديث ٢٣٨٠)، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء فيمن استقاء عمدا: (ج٣/ص٨٩/ حديث٧٢٠)، وابن ماجه في كتاب الصيام ، باب ما جاء في الصائم يقيء(ج١/ص٥٣٦/حديث١٦٧٦)، وأحمد في مسنده (ج١٦/ص٢٨٣/حديث١٠٤٦٣).

(٧) البخاري في كتاب الصوم باب الحجامة والقيء للصائم (٤/١٧٣. الفتح) ضمن الترجمة موصولا.

والراجح : الموقوف، فهشام بن حسان وثقه ابن معين والعجلي وابن سعد وقال عنه أبو حاتم وابن عدي صدوق ،، وهو من أحفظ أصحاب ابن سيرين، وقال أحمد : قد روى أحاديث رفعها ، أوقفوها).[١]

وهذا الحديث من الأحاديث التي وهم فيها ورفعها ، وهو الذي رجحه البخاري فقال: (ولم يصح)[٢]، وقال الترمذي في جامعة: (وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يصح اسناده) [٣].

الصورة الثالثة: الاختلاف في الحديث وذلك بتعارض الاتصال والانقطاع

المتصل : هو الاسناد الذي سمع فيه كل راو عمن فوقه إلى النبي صلى الله عليه وسلم .[٤]

المنقطع: ما سقط من اسناده راوا فأكثر .[٥]

مثاله :حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (**ما أدري أعزير نبيا كان أم لا ؟وتبع لعينا كان أم لا ؟ والحدود كفارات لأهلها أم لا؟**) .

يرويه معمر ، واختلف عليه.

فرواه هشام بن يوسف ، عن معمر ، عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري ،مرسلا.[٦]

---

(١) التهذيب: (٣٦/١١).
(٢) التاريخ الكبير : (٩٢/٩٠).
(٣) الجامع للترمذي :(ج٣/ص٨٩).
(٤) علوم الحديث لابن الصلاح : (١٩٣).
(٥) نزهة النظر : (ص١٤١).
(٦) البخاري في التاريخ الكبير (١٥٢/١)، والبيهقي في كتاب الأشربة باب الحدود كفارة (٥٧٠/٨/ حديث١٧٥٩٥).

ورواه عبد الرزاق ، عن معمر ، عن ابن أبي ذئب ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ،عن النبي صلى الله عليه وسلم.(١)

والراجح رواية هشام بن يوسف الصنعاني ثقة (٢)، قال الدارقطني: (أثبت أصحاب معمر: هشام بن يوسف وابن المبارك) (٣) ، ورجحه البخاري بقوله أنه : (أصح ، ولا يثبت هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (**الحدود كفارات**)) .(٤)

الصورة الرابعة : الاختلاف في الحديث وذلك بإبدال أو بزيادة راو في أحد الاسنادين .

المزيد في متصل الاسانيد : زيادة راو في الاسناد الذي ظاهره الاتصال .

ويشترط فيه أن يكون من لم يزد الراوي أتقن من الذي زاده، وأن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة ..(٥)

مثال المزيد في متصل الأسانيد : عن أبي أيوب خالد بن زيد الأنصاري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (**قل هو الله أحد : تعدل ثلث القران**)، يرويه منصور بن المعتمر ، واختلف عليه .

رواه شعبة ، عنه ، عن هلال بن يساف عن الربيع بن خثيم عن عمرو بن ميمون عن

---

(١) أخرجه أبو داود كتاب السنة باب التخير بين الأنبياء(ج٤/ص٢١٨/حديث٤٦٧٤)،والحاكم في المستدرك (ج١/ص٩٢/حديث١٠٤)، والبيهقي في كتاب الأشربة باب الحدود كفارة (٨/٥٧٠/ حديث١٧٥٩٥).

(٢) تقريب التهذيب(٢/٢٦٨/ت:٧٣٣٥).

(٣) شرح العلل لابن رجب : (٢/٥١٦).

(٤) التاريخ الكبير: (١/١٥٢).

(٥) نزهة النظر: (ص١٦٧).

امرأة عن أبي أيوب [١].

ورواه عبد العزيز بن العمي ، عنه عن ربعي بن حراش عن عمرو بن ميمون عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن امرأة من الأنصار أن أبا أيوب أتاها فقال : ألا تسمعين ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من الخير ؟ ....فذكره).[٢]

والراجح رواية شعبة ، لإمامته ، قال الدارقطني: (أثبت أصحاب منصور : الثوري وشعبة وجرير)[٣]، ورجحه البخاري .[٤]

الصورة الخامسة: الاختلاف في الحديث وذلك بقلب الاسناد .

المقلوب : ابدال من يعرف برواية بغيره فيدخل فيه إبدال راو أو أكثر من راوحتى الاسناد كله أو بتقديم أو تأخير أي في الأسماء كا مرة بن كعب و كعب بن مرة ، لأن اسم أحدهما اسم أبي الآخر .[٥]

ومثال ابدال الراوي : حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (**قتال المسلم كفر ، وسبابه فسوق ، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث**) .

يرويه أبي إسحاق السبيعي، وأختلف عليه.

---

(١) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة باب ذكر الاختلاف على الربيع بن خثيم (ج٩/ص٢٥١/حديث ١٠٤٤٧)، وأحمد في مسنده (ج٣٨/ص٥٢٧/حديث ٢٣٥٤٧).

(٢) النسائي في الكبرى كتاب عمل اليوم باب ما يستحب للإنسان أن يقرأ (ج٩/ص٢٥٤/حديث١٠٤٥٥).

(٣) شرح العلل : (٥٣٨/٢).

(٤) التاريخ الكبير :(١٣٧/٣).

(٥) النكت : (٢/ ٨٦٤)، ونزهة النظر : (ص١٦٦).

رواه زكريا بن أبي زائدة ، عن أبي إسحاق السبيعي ، عن محمد بن سعد بن مالك ، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم .[١]

ورواه معمر ، عن أبي إسحاق السبيعي ، عن عمر بن سعد ، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، [٢]

والراجح : الأول ، لأنه وافق رواية الجماعة ، وخالف معمر هنا ، ورجحه البخاري[٣] ، ووافقه الدارقطني ، [٤]

الصورة الخامسة : الاختلاف في الحديث وذلك بإدارج سند بآخر

المدرج : تغير سياق الاسناد [٥].

مثال الادراج : حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله قال : **(إذا تثاءب أحدكم فليضع يده على فيه لا يدخل)** أي الشيطان .

يرويه سهيل بن صالح ، وأختلف عليه .

رواه محمد بن خوط ، عن سهيل ، عن أبيه عن أبي هريرة . [٦]

ورواه الثوري عن سهيل ، عن ابن أبي سعيد ، عن أبيه أبي سعيد الخدري ،[٧]

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (ج٣/ص١٦/حديث١٥٣٧).

(٢) أخرجه النسائي كتاب العشرة ، باب قتال المسلم (ج٧/ص١٢١/حديث٤١٠٤)، وأحمد في مسنده (ج٣/ص١٠٥/حديث ١٥١٩).

(٣) التاريخ الكبير: (٨٨/١).

(٤) العلل :(٣٥٨/٤).

(٥) نزهة النظر: (ص١٦٠).

(٦) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير : (٧٥/١).

(٧) أخرجه مسلم في كتاب الزهد ، باب تشميت العاطس (ج٤/ص٢٢٩٣/حديث ٢٩٩٥)،وأبو داود في كتاب الأدب باب في التثاؤب (ج٤/ص٣٠٦/حديث٥٠٢٧).

والراجح : رواية الثوري ، وخالف فيها محمد بن خوط ، قال عنه أبو حاتم : (لا أعرفه)[1] ، وقال البخاري (في بعض حديثه تقارب ، وفي بعضه وهم)[2].

وهم به محمد بن خوط ويحتمل أنه سلك به سلوك الجادة، وأدرج بالإسناد ما ليس منه ،حيث قد ورد عن أبي هريرة مرفوعا : (**التثاؤب من الشيطان ، فإذا تثاءب أحدكم فليكظم ما استطاع**)[3].

(١) الجرح والتعديل :(٧/٢٤٦).
(٢) التاريخ الكبير : (١/٧٥).
(٣) أخرجه البخاري باب صفة ابليس وجنوده(ج٤/ص١٢٥/حديث٣٢٨٩)، ومسلم باب تشميت العاطس وكراهة التثاؤب(ج٤/ص٢٢٩٣/حديث٢٩٩٤).

المبحث الثاني : قرائن الترجيح عند الاختلاف على الراوي

يعرف الاختلاف في الحديث عن طريق جمع طرقه ودراسته ، ويمكن معرفة الراوي الذي أخطأ في الرواية بعدة طرق :

أولا : عن طريق تصريح الراوي نفسه بأنه أخطأ في الرواية .

ثانيا: عن طريق نص الأئمة على ذلك .

ثالثا: عن طريق المقارنة بين الروايات والنظر في قرائن الترجيح .

أولا : عندما يقع الاختلاف في الرواية ويصرح الراوي بنفسه أنه أخطأ في الرواية ،أو شك فيها ، ومثاله ذلك : (كان يزيد بن هارون في مجلسه الأعظم غير مرة حديث كذا وكذا أخطأت فيه) [(١)]

ومثل قول الشافعي : (عن عمروا بن أحيحة بن الجلاح ، أو عمرو بن فلان بن أحيحة بن الجلاح ، قال الشافعي : أنا شككت) [(٢)].

ثانيا : عندما يقع الاختلاف في الرواية وينص أحد الأئمة على أن الخطأ من فلان مثلا كقول البخاري عن محمد بن خوط : (في بعض حديثه تقارب ، وفي بعضه وهم)[(٣)].

ثالثا : عن طريق المقارنة بين الروايات والنظر في قرائن الترجيح .

---

(١) الكفاية: (١٤٦).

(٢) مسند الشافعي : (٢٩/٢).

(٣) التاريخ الكبير :(٧٥/١).

فالرواة المختلفون في الحديث بين الوصل والارسال ، أو الرفع والوقف ، أو الاتصال والانقطاع ، ونحوها ، فإن استوت مراتب أوصافهم ، وأعدادهم ، ولم توجد قرينة لترجيح وجب التوقف إلى حين الوقوف على قرينة تساعد على الترجيح بين تلك الأوجه ، ووجوه الترجيح بين الروايات كثيرة ، وكل حديث يكون له قرينة خاصة بالترجيح في الاختلاف.

فمثلا : قال يحي بن معين : (إن حماد بن سلمة كان يخطئ فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه ، وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد ، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أخطأ عليه).[1]

فقد كان العلماء يستخدمون قرائن في الترجيح بين الروايات التي أختلف فيها على الراوي .

قال الحافظ : (الاختلاف عند النقاد لا يضر إذا قامت القرائن على ترجيح إحدى الروايات أو أمكن الجمع على قواعدهم).[2]

فعندما يتفق الرواة في الرواية عن الشيخ الذي وقع الاختلاف فيها ، كان قرينة على أن الخطأ من الشيخ .

أما عندما يتفق الرواة عن الشيخ في الرواية عنه ويخالف واحد ، كان ذلك قرينة على الواحد بأن المخالفة قد وقعت منه .

ومن قرائن الترجيح التي استخدمها العلماء عند الاختلاف :

١. العدد الكثير أولى بالحفظ من الأقل ، قال الخطيب البغدادي : (ويرجح بكثرة الرواة لأحد الخبرين ، لأن الغلط عنهم والسهو أبعد).[1]

---

(١) المجروحين : (٣٢/١).
(٢) هدي الساري : (٣٦٨).
(١) الكفاية : (٤٧٦).

وسئل الدارقطني عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات ، فقال : (ينظر ما اجتمع عليه ثقتان فيحكم بصحته ، أو ما جاء بلفظة زائدة ، فتقبل تلك الزيادة من متقن ، ويحكم لأكثرهم حفظا وثبتا على من دونه) [٢].

٢. الحفظ والإتقان .

٣. اختلاف المجلس قال ابن حجر : (ولا يخفى رجحان ما أخذ من لفظ المحدث في مجالس متعددة على ما أخذ عنه عرضا في محل واحد). [٣]

٤. رواية الراوي عن أهل بيته ، فإنه أعلم بحديثهم من الغير، قال ابن حجر : (ولا شك أن آل الرجل أخص به من غيرهم)[٤]

٥. مجيء الحديث عن راوي ورد عنه ما يدل على خلافه .

أما إذا لم تتساوى مراتب أوصاف الرواة المختلفون في الحديث بين الوصل والارسال ، أو الرفع والوقف ، أو الاتصال والانقطاع ، ونحوها ، فإن الترجيح وجب لمن هو أقل خطأ، ورواية الثقة لا تعلل برواية الضعيف ، قال النسائي : (لا يحكم بالضعفاء على الثقات)[٥].

وقد يتعارض الحفظ مع الكثرة فأي القرينتين يعمل بها ؟.

وإن اختلفت مراتبهم ، واختلفت أعدادهم فكان أحد الاسنادين أحفظ والآخر أكثر عدد ، اختلف العلماء فيه : فمنهم من يرى رواية الأحفظ أولى ، لضبطه .

ومنهم من يرى الراجح للأكثر ، لأن الوهم يستبعد عن الجماعة

فإن كان الرواة الأكثر يستحيل اجتماعهم على الخطأ فروايتهم أولى والله أعلم .[١]

---

(٢) النكت لابن حجر : (٦٨٩/٢).
(٣) النكت : (٦٠٧/٢).
(٤) النكت : (٦٠٦/٢).
(٥) السنن الكبرى : (٤٩١/٣).
(١) النكت : (٧٧٩/٢).

المبحث الثالث : أثر الاختلاف على الراوي ، والمروي

إن الاختلاف على الراوي له أثر على الراوي من حيث الحكم عليه ، أو على روايته عند الترجيح بين الروايات .

وينقسم أثر الاختلاف على الراوي إلى قسمين: القسم الأول : أثر الاختلاف على الراوي المخالف، والقسم الثاني : أثر الاختلاف على الراوي في روايته.

القسم الأول : أثر الاختلاف على الراوي المخالف:

إن من أثر الاختلاف على الراوي المخالف :

أولا : أن مخالفة الراوي في الرواية للثقات تؤثر في الحكم عليه ، فتدل مخالفته لثقات على عدم ضبطه لروايته .

قال ابن مهدي : (إنما يستدل على حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ).[1]

قال الامام مسلم : (وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته روايتهم ، أو لم تكد توافقها فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبولة ولا مستعملة)[2].

فالأئمة يستدلون على حفظ واتقان الراوي لرواياته بعد مقارنتها مع رواية الحفاظ فإن وافقهم في روايته فيكون حافظا متقنا لرواياته وإن خالفهم في روايته فإن ذلك يدل على عدم ضبطه لروايته .

(١) الخطيب في الكفاية: (ص٤٣٥).
(٢) مقدمة مسلم: (١/ ٥٦).

قال ابن رجب (اختلاف الرجل الواحد في الاسناد إن كان متهما فإنه ينسب به إلى الكذب وإن سيئ الحفظ ينسب إلى الاضطراب وعدم الضبط). [1]

ثانيا : إن مخالفة الراوي في روايته ، وتردده فيها ، وذلك عندما يروي مرة هكذا ومرة هكذا ، يدل أيضا على عدم حفظه واتقانه لروايته ، قال الترمذي : (ذكر عن يحيى بن سعيد أنه إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا ومرة هكذا لا يثبت على رواية واحدة تركه) .[2]

ثالثا: إن الاختلاف على اسم الراوي ، فإنه يؤثر على السند فقد يظن أنه اثنين وهو واحد .

رابعا: إن الاختلاف على اسم الصحابي يؤثر على الحديث فقد يظن أن أحد الاسنادين شاهد للآخر .

قال الحافظ : (قد يقع الاختلاف في السند ، فيوهم ورود الحديث عن جماعة من الصحابة كما يقع للترمذي في كثير من الأحاديث المختلفة أسانيدها حيث يقول : وفي الباب عن فلان وفلان ويسمي عددا من المختلف فيهم). [3]

القسم الثاني : أثر الاختلاف على الراوي في روايته :

أولا : ترجيح رواية الراوي الذي لم يعرف عنه المخالفة على الراوي الذي عرف عنه المخالفة ، لأن المخالفة مؤشر لعدم الضبط ، فهي قرينة يستفاد منها عند الحاجة لترجيح .

ثانيا : ترجيح رواية الراوي الذي لم يختلف عليه على رواية الراوي الذي أختلف عليه ،لأن الاختلاف قد يكون سببه الراوي الذي أختلف عليه في الرواية فيستفاد من ذلك كقرينة أثناء الترجيح بين الروايات .

---

(١) شرح العلل :(١/٤٢٤).
(٢) العلل الصغير :(٥/ ٦٩٩).
(٣) الأجوبة المرضية للسخاوي :(٣/١١٩١).

ثالثا: أن الاختلاف الذي يقع في الرواية فإنه قد يؤثر على الحكم عليها ، وعلى درجة صحتها قال الحافظ (هذا حديث حسن وإنما لم أحكم لحديثه هذا بالصحة ،لاختلاف وقع في سنده ومتنه).[1]

رابعا : أن الرواية الذي وقع فيها اختلافا وتساوت أوجه الاختلاف في قوة أوصاف رواتها وعدالتهم ، ولم يترجح بين الأوجه ، فإنه يتوقف عن الحكم على الحديث إلى حين الوقوف على مرجح بينها.

(١) نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار : (٨٨/١).

الخاتمة

الخاتمة

إن من أهم سبل معرفة الثابت من السنة النبوية من غيره ،جمع طرق الحديث من مصادرة الأصلية للنظر فيها مجتمعة ، والتعرف على أحوال الرواة ومروياتهم ، ومعرفة رتبة ودرجة الحديث ، والمقارنة بين الروايات ، فقد يقع بينهم كثيرا من الاختلاف في الرواية ، فيرويه بعضهم على وجه ، والبعض على الوجه الآخر، وربما كثرت الأوجه في الحديث الواحد .

قال الخطيب أبو بكر: " السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط ". (١)

ومعرفة الاختلاف على الراوي في الحديث من أجل العلوم وأشرفها ؛ومن فوائده الوقوف على علة الحديث .

فالاختلاف : هو الحديث الذي روي على أكثر من وجه ، في السند أو المتن .

لذا على طالب الحديث أن يجمع طرق الحديث من كتب الحديث كالمصنفات والجوامع والمسانيد والسنن والأجزاء، وينظر فيه ، وفي أحوال رُوَاته من حيث حفظهم ومكانتهم وضبطهم واتقانهم ، وعند وقوفه على اختلاف في الرواية فإنه يلزمه تتبع طرق الحديث والموازنة بين رواته ليقف على علة الاختلاف ، ويلزمه أيضا أن يحدد مدار الخلاف ، والنظر في قرائن الترجيح ، وأقوال أئمة الحديث النقاد ،وترجيح الرواية المحفوظة، والحكم عليها .

حيث تتفاوت مراتب الرواة في إتقانهم وضبطهم وتعاهدهم للمحفوظ، ويختلفون في درجة العدالة ، لذا اختلفت مراتب الحديث المقبول لاختلاف وتفاوت أوصاف الرواة في الضبط والعدالة .

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٩٥).

و جملة الأسباب الَّتِيْ تؤدي للوقوع في الاختلاف على الراوي تعود إلى الراوي المختلف عليه، أو إلى الرواة عن الراوي المختلف عليه.

حيث ينقسم الاختلاف في الحديث من حيث تعارضه إلى قسمين : القسم الأول : اختلاف تنوع ، والقسم الثاني : اختلاف التضاد .

وينقسم الاختلاف على الراوي من حيث ضبط الرواة إلى قسمين : القسم الأول: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه ،والقسم الثاني: مخالفة الضعيف لمن هو ثقة .

وله صور متعددة : إما بتعارض بين الوصل والارسال، أو الرفع والوقف أو إبدال راو بآخر، أو اسقاطه ، أو زيادته ، ويشترط فيه اتحاد الاسنادان على الراوي.

ويعرف الاختلاف في الحديث .كما سبق بيانه . عن طريق جمع طرقه ودراسته .

أما عن معرفة الراوي الذي أخطأ في الرواية يكون بعدة طرق :

أولا : عن طريق تصريح الراوي نفسه بأنه أخطأ في الرواية .

ثانيا: عن طريق نص الأئمة على ذلك .

ثالثا: عن طريق المقارنة بين الروايات والنظر في قرائن الترجيح .

إن في معرفة الاختلاف في الحديث له أثر على الراوي من حيث الحكم عليه ، أو على روايته عند الترجيح بين الروايات .

فهرس الآيات

الآية	الرقم	اسم السورة	الصفحة
قال الله تعلى:(فرح المخلفون بمقعدهم...)	(٨١)	التوبة	٤٤٧
قال الله تعالى:(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ...)	(١٠٢)	آل عمران	٤٤٣
قال الله تعالى :(يا أيها الذين آمنو اتقوا الله ...)	(٧٠)	الأحزاب	٤٤٣
قال الله تعالى:(يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم ...)	(١)	النساء	٤٤٣

فهرس الأحاديث

طرف الحديث	الصفحة
(**إذا تثاءب أحدكم فليضع** .....)	٤٦٩
(**إذا قاء أحدكم فلا يفطر**،.....)	٤٦٥
(**استووا، ولا تختلفوا** ....)	٤٤٧
(**إن هذا الدين متين فأوغل فيه** .....)	٤٦٤
(**التثاؤب من الشيطان**، ...)	٤٧٠
(**الحدود كفارات**)	٤٦٧
(**قتال المسلم كفر، وسبابة** ....)	٤٦٨
(**قل هو الله أحد: تعدل** ...)	٤٦٧
(**ما أدري أعزير نبيا كان أم لا**؟ ...)	٤٦٦
(**من ذرعه القيء وهو صائم** ...)	٤٦٥

المصادر والمراجع

*القرآن الكريم .

*أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه ، اسم المؤلف: محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي أبو عبد الله ، الوفاة: ٢٧٥ ، دار النشر : دار خضر – بيروت – ١٤١٤ ، الطبعة : الثانية ، تحقيق : د. عبد الملك عبد الله دهيش.

*اختلاف الحديث ، اسم المؤلف: محمد بن إدريس أبو عبدالله الشافعي الوفاة: ٢٠٤ ، دار النشر : مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت – ١٤٠٥ – ١٩٨٥ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : عامر أحمد حيدر

*الآحاد والمثاني ، اسم المؤلف: أحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر الشيباني الوفاة: ٢٨٧ ، دار النشر : دار الراية – الرياض – ١٤١١ – ١٩٩١ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د. باسم فيصل أحمد الجوابرة.

*الاقتراح في بيان الاصطلاح، اسم المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، أبو الفتح ، المعروف بابن دقيق العيد ، الوفاة: ٧٠٢هـ، الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت.

*بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ، اسم المؤلف: الحارث بن أبي أسامة / الحافظ نور الدين الهيثمي الوفاة: ٢٨٢ ، دار النشر : مركز خدمة السنة والسيرة النبوية – المدينة المنورة – ١٤١٣ – ١٩٩٢ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د. حسين أحمد صالح الباكري .

*تاج العروس من جواهر القاموس ، اسم المؤلف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي الوفاة: ١٢٠٥ ، دار النشر : دار الهداية ، تحقيق : مجموعة من المحققين

*تاريخ بغداد ، اسم المؤلف: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي الوفاة: ٤٦٣ ، دار النشر : دار الكتب العلمية – بيروت –

*التاريخ الكبير ، اسم المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله البخاري الجعفي الوفاة: ٢٥٦ ، دار النشر : دار الفكر ، تحقيق : السيد هاشم الندوي

*التبيين لأسماء المدلسين ، اسم المؤلف: إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي أبو الوفا الحلبي الطرابلسي ، دار النشر : مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – ١٤١٤ – ١٩٩٤ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : محمد إبراهيم داود الموصلي .

*تذكرة الحفاظ ، اسم المؤلف: أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي الوفاة: ٧٤٨ ، دار النشر : دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة : الأولى

*تغليق التعليق على صحيح البخاري ، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الوفاة: ٨٥٢ ، دار النشر : المكتب الإسلامي ،دار عمار – بيروت ، عمان – الأردن – ١٤٠٥ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : سعيد عبد الرحمن موسى القزقي

* تقريب التهذيب ، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الوفاة: ٨٥٢ ، دار النشر : دار الرشيد – سوريا – ١٤٠٦ – ١٩٨٦ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : محمد عوامة

*التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، اسم المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري الوفاة: ٤٦٣ ، دار النشر : وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب – ١٣٨٧ ، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي ،محمد عبد الكبير البكري.

*التمييز، اسم المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ، أبو الحسن ،الوفاة: ٢٦١هـ، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر – المربع – السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠

*تهذيب التهذيب ، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الوفاة: ٨٥٢ ، دار النشر : دار الفكر – بيروت – ١٤٠٤ – ١٩٨٤ ، الطبعة : الأولى.

*تهذيب الكمال ، اسم المؤلف: يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي الوفاة: ٧٤٢ ، دار النشر : مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٠ – ١٩٨٠ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د. بشار عواد معروف

*جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، اسم المؤلف: أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي الوفاة: ٧٦١ ، دار النشر : عالم الكتب – بيروت – ١٤٠٧ – ١٩٨٦ ، الطبعة : الثانية ، تحقيق : حمدي عبدالمجيد السلفي

*الجامع الصحيح المختصر ، اسم المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ،الوفاة: ٢٥٦ ، دار النشر : دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت – ١٤٠٧ – ١٩٨٧ ، الطبعة : الثالثة ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا.

*الجامع الصحيح سنن الترمذي ، اسم المؤلف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي الوفاة: ٢٧٩ ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت – – ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون.

*الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، اسم المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ، أبو بكر ، الوفاة: ٤٦٣هـ،المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف — الرياض.

*الجرح والتعديل ، اسم المؤلف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي الوفاة: ٣٢٧ ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت – ١٢٧١ – ١٩٥٢ ، الطبعة : الأولى

*سنن ابن ماجه ، اسم المؤلف: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني الوفاة: ٢٧٥ ، دار النشر : دار الفكر – بيروت – – ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي

*سنن أبي داود ، اسم المؤلف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي ، الوفاة: ٢٧٥ ، دار النشر : دار الفكر – – ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد

*سنن البيهقي الكبرى ، اسم المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي ، الوفاة: ٤٥٨ ، دار النشر : مكتبة دار الباز – مكة المكرمة – ١٤١٤ – ١٩٩٤ ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا.

*سنن الدارقطني ، اسم المؤلف: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي الوفاة: ٣٨٥، دار النشر : دار المعرفة – بيروت – ١٣٨٦ – ١٩٦٦ ، تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني المدني .

*سنن الدارمي ، اسم المؤلف: عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي الوفاة: ٢٥٥ ، دار النشر : دار الكتاب العربي – بيروت – ١٤٠٧ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي

*سنن سعيد بن منصور ، اسم المؤلف: سعيد بن منصور الخراساني الوفاة: ٢٢٧ ، دار النشر : الدار السلفية – الهند – ١٤٠٣هـ -١٩٨٢م ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي

*السنن الكبرى ، اسم المؤلف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ، الوفاة: ٣٠٣ ، دار النشر : دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١١ – ١٩٩١ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د.عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن.

* شرح مشكل الآثار ، اسم المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الوفاة: ٣٢١هـ ، دار النشر : مؤسسة الرسالة – لبنان/ بيروت – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط

* شرح مقدمة صحيح مسلم، مؤلف الأصل: أبو الحسن الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ، الوفاة: ٢٦١هـ.

*صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، اسم المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ، الوفاة: ٣٥٤ ، دار النشر : مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٤ – ١٩٩٣ ، الطبعة : الثانية ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط.

*صحيح ابن خزيمة ، اسم المؤلف: محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، الوفاة: ٣١١ ، دار النشر : المكتب الإسلامي – بيروت – ١٣٩٠ – ١٩٧٠ ، تحقيق : د. محمد مصطفى الأعظمي.

*صحيح مسلم ، اسم المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري ،الوفاة: ٢٦١ ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي.

*الضعفاء والمتروكين ، اسم المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي الوفاة: ٣٠٣، دار النشر : دار الوعي – حلب – ١٣٩٦هـ- ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد.

*طبقات الحفاظ ، اسم المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل الوفاة: ٩١١، دار النشر : دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٣ ، الطبعة : الأولى.

*الطبقات الكبرى (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم) ، اسم المؤلف: محمد بن سعد بن منيع الهاشمي أبو عبد الله الوفاة: ٢٣٠ ، دار النشر : مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة – ١٤٠٨ ، الطبعة : الثانية ، تحقيق : زياد محمد منصور.

*علل الترمذي الكبير ، اسم المؤلف: أبو طالب القاضي ، دار النشر : عالم الكتب ،مكتبة النهضة العربية – بيروت – ١٤٠٩ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود محمد الصعيدي.

*العلل الصغير، اسم المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى ، الوفاة : ٢٧٩هـ، المحقق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

*فتح الباري شرح صحيح البخاري ، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الوفاة: ٨٥٢ ، دار النشر : دار المعرفة – بيروت ، تحقيق : محب الدين الخطيب

*فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، اسم المؤلف: زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب الوفاة: ٧٩٥هـ ، دار النشر : دار ابن الجوزي – السعودية / الدمام – ١٤٢٢هـ ، الطبعة : الثانية ، تحقيق : أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد .

*فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، اسم المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي أبو الخير ،الوفاة: ٩٠٢هـ، المحقق: علي حسين علي
الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

*القاموس المحيط ، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، دار النشر : المكتبة العصرية ،صيدا بيروت.

*الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار ، اسم المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي الوفاة: ٢٣٥ ، دار النشر : مكتبة الرشد – الرياض – ١٤٠٩ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : كمال يوسف الحوت

*الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، اسم المؤلف: حمد بن أحمد أبو عبدالله الذهبي الدمشقي الوفاة: ٧٤٨ ، دار النشر : دار القبلة للثقافة الإسلامية ، مؤسسة علو – جدة – ١٤١٣ – ١٩٩٢ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : محمد عوامة.

*الكفاية في علم الرواية، اسم المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ،أبو بكر ، الوفاة: ٤٦٣هـ، المحقق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة

*لسان العرب ، اسم المؤلف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري الوفاة: ٧١١ ، دار النشر : دار صادر – بيروت ، الطبعة : الأولى

*المجتبى من السنن ، اسم المؤلف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي الوفاة: ٣٠٣ ، دار النشر : مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب – ١٤٠٦ – ١٩٨٦ ، الطبعة : الثانية ، تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة

*مختار الصحاح ، اسم المؤلف: محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي الوفاة: ٧٢١ ، دار النشر : مكتبة لبنان ناشرون – بيروت – ١٤١٥ – ١٩٩٥ ، الطبعة : طبعة جديدة ، تحقيق : محمود خاطر

*المراسيل ، اسم المؤلف: سليمان بن الأشعث السجستاني أبو داود ، دار النشر : مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٨ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط

*مسند الإمام أحمد بن حنبل ، اسم المؤلف: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني الوفاة: ٢٤١ ، دار النشر : مؤسسة الرسالة –

*مسند أبي داود الطيالسي ، اسم المؤلف: سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي الوفاة: ٢٠٤ ، دار النشر : دار المعرفة – بيروت –

*مسند أبي عوانة ، اسم المؤلف: الإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرائني الوفاة: ٣١٦هـ ، دار النشر : دار المعرفة – بيروت

*مسند الروياني ، اسم المؤلف: محمد بن هارون الروياني أبو بكر الوفاة: ٣٠٧ ، دار النشر: مؤسسة قرطبة – القاهرة – ١٤١٦ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : أيمن علي أبو يماني

*مسند الإمام الشافعي، اسم المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي،أبو عبد الله، الوفاة: ٢٠٤هـ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

*مسند الشاميين ، اسم المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني الوفاة: ٣٦٠ ، دار النشر : مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٥ – ١٩٨٤ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : حمدي بن عبدالمجيد السلفي.

* المسند ، اسم المؤلف: عبدالله بن الزبير أبو بكر الحميدي ، الوفاة: ٢١٩ ، دار النشر : دار الكتب العلمية ، مكتبة المتنبي – بيروت ، القاهرة ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي

*المستدرك على الصحيحين ، اسم المؤلف: محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، الوفاة: ٤٠٥ هـ ، دار النشر : دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١١هـ – ١٩٩٠م ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا.

*المصنف ، اسم المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني الوفاة: ٢١١ ، دار النشر : المكتب الإسلامي – بيروت – ١٤٠٣ ، الطبعة : الثانية ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي

*معجم ابن المقرئ ، اسم المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (المتوفى : ٣٨١هـ) الوفاة: ٣٨١ .

*المعجم الأوسط ، اسم المؤلف: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني الوفاة: ٣٦٠ ، دار النشر : دار الحرمين – القاهرة – ١٤١٥ ، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ،عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.

*المعجم الكبير ، اسم المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني الوفاة: ٣٦٠، دار النشر : مكتبة الزهراء – الموصل – ١٤٠٤ – ١٩٨٣ ، الطبعة : الثانية ، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي.

*معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، اسم المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح أبو عمرو، الوفاة : ٦٤٣هـ،المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

*المنتقى من السنن المسندة ، اسم المؤلف: عبد الله بن علي بن الجارود أبو محمد النيسابوري ، الوفاة: ٣٠٧ ، دار النشر : مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت - ١٤٠٨ - ١٩٨٨ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : عبدالله عمر البارودي.

*المنفردات والوحدان ، اسم المؤلف: مسلم بن الحجاج بن مسلم أبو الحسين النيسابوري ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٨ - ١٩٨٨ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د. عبدالغفار سليمان البنداري

*منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، اسم المؤلف: بشير علي عمر، الناشر: وقف السلام

الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.

*موطأ الإمام مالك ، اسم المؤلف: مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي الوفاة: ١٧٩ ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي - مصر - ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .

*الموقظة في علم مصطلح الحديث، اسم المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ،الوفاة : ٧٤٨هـ، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ

*ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، اسم المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي الوفاة: ٧٤٨ ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.

*نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، اسم المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: نبيل صلاح عبد المجيد سليم، الناشر:مكتبة ابن عباس،الطبعة: الأولى.

*النكت على مقدمة ابن الصلاح، اسم المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي الوفاة: ٧٩٤هـ، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

*النكت على كتاب ابن الصلاح، اسم المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ،الوفاة: ٨٥٢هـ، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــوع	الصفحة
المقدمة:	٤٤٣
التمهيد:	٤٤٦
المبحث الاول: تعريف الاختلاف في اللغة.	٤٤٦
المبحث الثاني: تعريف الاختلاف في الاصطلاح.	٤٤٧
الفصل الأول: معرفة الاختلاف على الراوي، أسبابه، وأنواعه، وفيه ثلاثة مباحث:	٤٥١
المبحث الأول: أهمية معرفة الاختلاف على الراوي.	٤٥٤
المبحث الثاني: أسباب الاختلاف على الراوي.	٤٥٧
المبحث الثالث: أنواع الاختلاف على الراوي.	٤٦٠
الفصل الثاني: صور الاختلاف على الراوي، والترجيح فيه، وأثره، وفية ثلاثة مباحث:	٤٦٢
المبحث الأول: أنواع الاختلاف على الراوي وصوره.	٤٦٤
المبحث الثاني: قرائن الترجيح عند الاختلاف على الراوي.	٤٧١
المبحث الثالث: أثر الاختلاف على الراوي، والمروي.	٤٧٥
الخاتمة	٤٧٨
فهرس الآيات	٤٨١
فهرس الأحاديث	٤٨٢
المصادر والمراجع	٤٨٣
فهرس الموضوعات	٤٩٢